



أ.د. ماجدة على صالح

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

دراسة مقارنة بين تجربة الآسيان وجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي

مقدمة :

في إطار بحث الدول الدائم للخروج من وضعها القائم إلى وضع أفضل حالاً، خاصة في مجال التنمية بأبعادها المختلفة، يتم البحث عن أداة لتحقيق نهضتها، وهو الأمر الذي يُمثل حلاً عملياً للخروج من المأزق التنموي لعديد من دول العالم خاصة الدول العربية، ويتمثل فيما يتصل بموضوعنا في (التكامل)، سواء من خلال تكتلات أو تجمعات إقليمية يكون لها أهداف عدّة تسعى لتحقيقها، تتلاءم مع المصلحة القومية للدول المكوّنة لها التي تتمثل بصورة أساسية في تعظيم مصالحها.

لاستخلاص دروس مستفادة للدول العربية تُعدّ بمنزلة مقترحات عملية قابلة للتنفيذ.

وهو ما تعرضه الدراسة من خلال مقولة أساسية مؤداها : ارتباط نجاح تجارب التكامل بين الدول بقدرة الدول على اختيار أفضل الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافها من التكامل، وتعظيم عوامل القوة التي تمثل فرصاً يجب استثمارها والبناء عليها، وتقليل عوامل الإخفاق والقضاء عليها التي تمثل سلبيات يجب التغلب عليها، وذلك في إطار ما يسمح به الواقع الإقليمي والدولي.

هذا مع ضرورة الأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية :
١- يشير التعريف اللغوي للتكامل إلى معنى التكميل أو التمام، حيث يُطلق المفهوم على العملية التي يمكن من خلالها تجميع وإضافة الأجزاء المنفصلة إلى بعضها البعض. وعادة ما تُستعمل كلمة تكامل كمرادف لكلمة اندماج، إلا أن الاندماج أعلى من التكامل في التعبير عن توحيد الإجراء في كل مشترك^(١).

ويُعد التكامل بناءً على ذلك عملية ينتج عنها بروز فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية الاختصاصات الوطنية

وهو أمر ليس بجديد في تاريخ الدول، ومنها الدول العربية التي أدركت منذ القدم خاصة منذ القرن الماضي أهمية إنشاء كتل قوى يحفظ لها استقلالها، ويكون أداتها المهمة للنهوض باقتصاداتها؛ فسعت للدخول في أنواع مختلفة من التعاون بأبعاده المختلفة اقتصادية وسياسية وثقافية بين دولها تُعدّ من أبرزها جامعة الدول العربية التي توسعت عضويتها من سبع دول عربية إلى ٢٢ دولة عربية تمثل أعضاء النظام الإقليمي العربي.

وهي الناحية التي تلقى الدراسة الضوء عليها من خلال مقارنة واجبة مع رابطة الآسيان التي تم اختيارها للمقارنة بجامعة الدول العربية لأسباب عدّة، أبرزها أن كلاً منها ظهر في فترة زمنية متقاربة وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تشاركت المنظمتان في الظروف الداخلية المتشابهة والتقارب الجغرافي، وتوفر عديد من المؤشرات المطلوبة لتحقيق تكامل إقليمي ناجح، وعلى الرغم من هذا استطاعت الآسيان تحقيق معدلات عالية من التكامل الإقليمي، بينما أخفقت الجامعة العربية في تحقيق هذا، وهو الأمر الذي تسعى الدراسة للتعرف على أسبابه في محاولة



٥- تحتاج المشكلات الكثيرة التي تطرأ من جرأ هذا التكامل إلى إدارتها والبحث عن حلول عملية لها، تقوم على المرونة والرغبة في إنجاح عمل المؤسسة، والسعي الدائم لمواجهة المشكلات حتى لا تتحول لتحديات وأزمات يصعب مواجهتها.

٦- لكل تجربة خصوصيتها، فما يصلح لدولة أو لتجربة تكامل معينة لا يصلح بحدافه لدولة أو تجربة أخرى؛ فالحديث عن استنساخ التجارب حديث غير جاد وغير واقعي؛ إذ يجب الاستفادة من جميع التجارب المتاحة في إطار ما تسمح به ظروف الدول.

٧- لنجاح تجربة التكامل الإقليمي لابد من توافر شروط أساسية أبرزها^(٥):

أ - انتشار وظيفى قطاعى يتم من خلال توسيع مجال الأنشطة الاندماجية بين الدول أعضاء التكامل.
ب- وجود مكتسبات تبادلية بين الدول الأعضاء.

ج- وجود درجة من المؤسسية فوق القومية تتمثل في تفويض الدول الأعضاء لسلطات وصلاحيات عملية صنع القرار.

٨- أن التحديات الخارجية وإن مثلت تهديداً للتكامل الإقليمي إلا أنها لا يمكن أن تكون حائط صد يقف أمام مصالح الدول الساعية لتحقيق هذا التكامل.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى المقارنة بين تجربتي دول جنوب شرق آسياد (الآسيان) وجامعة الدول العربية في إطار التكامل الإقليمي؛ حيث استطاعت الآسيان أن تقدم نموذجاً ناجحاً ومهماً للتكامل الإقليمي، بينما لم تستطع جامعة الدول العربية أن تقدم هذا النموذج، وعليه فإن الدراسة تسعى بالأساس للمقارنة بين تجربتي المنظمتين في مجال التكامل الإقليمي، وبالتالي لا تتطرق بحال إلى لغة المؤشرات والأرقام وعلى الرغم من أهميتها فإنها تحتاج لدراسة أخرى منفصلة.

تساؤلات الدراسة: تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسى وعدد من الأسئلة الفرعية:

التساؤل الرئيسى:

لماذا نجحت الآسيان في تقديم نموذج ناجح للتكامل الإقليمي بينما لم توفق جامعة الدول العربية في ذلك؟

التساؤلات الفرعية:

١- ما هي ظروف النشأة وطبيعة الهيكل التنظيمى الذى قامت المنظمتان وفقا لهما؟

التي كانت تقوم بها الحكومة الوطنية، حيث يصبح هذا الكيان الجديد هو النواة المركزية للأطراف القومية التي أنشأته، وتشير إضافة كلمة (الإقليمي إلى كلمة الاندماج) إلى كيان تكاملى موجود فى منطقة إقليمية بين دول معينة^(٢).

٢- عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمفهوم التكامل الإقليمي؛ حيث تعددت رؤى وتعريفات المدارس الفكرية للمفهوم، إلا أنه يمكن القول ويقدر كبير من الصحة بوجود اتجاهات عدة في تعريف المفهوم فى أدبيات التكامل والاندماج، أبرزها الاتجاهان التاليان^(٣):

الاتجاه الأول يُعرف التكامل بكونه شكلاً من أشكال التعاون بين الدول فى مختلف المجالات، دون أن يمس بسيادتها. وهو تعريف عام لا يفرق بين التكامل والتعاون بين الدول. **الاتجاه الثانى** يُعرف التكامل باعتباره عملية تسعى لتطوير العلاقات بين مجموعة من الدول بهدف تأسيس أشكال جديدة مشتركة من المؤسسات فى هذه الدول. كما يمكن أن تنقل اختصاصات وسلطات صنع القرار فى مجال معين من هذه الدول إلى مؤسسات فوق قومية.

ويعد هذا الاتجاه الثانى فى تعريف المفهوم هو الأكثر دقة وتحديداً وهو التعريف الذى تأخذ به الدراسة.

٣- توجد مقومات عدة تساعد فى تحقيق التكامل بين الدول منها: التقارب الجغرافى، الإرادة السياسية، الموارد الاقتصادية، المصلحة المشتركة، الاستقرار السياسى، وجود نظم إدارية جيدة، درجة من التجانس الثقافى، وخبرة سابقة فى العمل المشترك. إلا أن نجاح تجارب التكامل الإقليمي لا يتطلب توافر كل العوامل النظرية التي تحدث عنها المحللون لإقامة هذا التكامل، لكن لابد من توافر عدد كاف منها أبرزها الإرادة السياسية، الموارد الاقتصادية الاستقرار السياسى، توافر تجارب تموية تقوم على التبادل التجارى وتُعلَى من قيمة الاستثمار.

٤- تشمل عملية التكامل الإقليمي أبعاداً عديدة أبرزها التكامل الاقتصادى، والسياسى، والثقافى، إلا أنه لا يشترط أن تبدأ عملية التكامل وهى عملية معقدة- مستوفية كل الجوانب (يجب ألا تبدأ عملاقة) حيث من المهم أن تقوم على أسس واضحة وثابتة وتتخذ أسلوباً تدريجياً مرحلياً يبدأ بالجانب الأكثر إلحاحاً الذى يحقق نتائج إيجابية ملموسة للدول من خلال ما يُطلق عليه (مكتسبات تبادلية)^(٤).

وتقتصر مهمتها على المساعدة والتيسير وتسهيل عملية التفاوض والتنسيق بين الدول الأعضاء.

٤- حدوث انتشار وظيفى قطاعى ينتج من التعاون بين الدول أعضاء الاندماج من قطاع إلى قطاعات أخرى مما ينتج عنه مصالح متبادلة بين الدول أعضاء الاندماج

تقسيم الدراسة:

تعمل الدراسة على مقارنة تجربة الآسيان وجامعة الدول العربية من خلال أربعة أقسام تتناول:

١- الهيكل التنظيمى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.

٢- الأساس الاقتصادى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.

٣- الأساس السياسى - الأمنى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.

٤- الأساس الاجتماعى - الثقافى فى تجربة الآسيان وتجربة جامعة الدول العربية.

القسم الأول:

أولاً : الهيكل التنظيمى فى تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية:

يُعد الهيكل التنظيمى الإطار الحاكم المحدد لنطاق عمل أى مؤسسة أيًا كان نوعية نشاطها، وهو بالضرورة لابد أن يكون موجَّهاً نحو تحقيق أهداف المؤسسة.

النشأة والهيكل التنظيمى فى تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية:

١- النشأة والهيكل التنظيمى لمنظمة الآسيان:

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا فى عام ١٩٦٧ وتتكون من عشر دول هى: إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة وتايلاند وهى الدول الخمس المؤسسة، ثم انضم فيما بعد كل من برونائى (١٩٨١) وفيتنام (١٩٩٠) ولاوس (١٩٩٧) وبورما (١٩٩٧)، وكمبوديا (١٩٩٩).

جاء إنشاء رابطة الآسيان عام ١٩٦٧ ضمن ترتيبات الأمن الإقليمى فى إقليم آسيا - الباسفيك خلال فترة الحرب الباردة التى تميّزت بحصار الولايات المتحدة للمد الشيوعى والعمل على احتوائه، خوفاً من انتشاره فى المنطقة على النحو الذى يُهدد مصالحها، عقب خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها فى كمبوديا، هذا مع وجود صراعات أخرى بين دول المنطقة، وعليه وفى إطار

٢- ما هو الأساس الاقتصادى الذى ارتكزت عليه المنظمات؟

٢- ماهو الأساس السياسى والأمنى فى المنظمتين؟

٤- ماهو الأساس الاجتماعى والثقافى فى المنظمتين؟

٥- ما هى الدروس المستفادة من تجربة الآسيان التى يمكن أن تُعين جامعة الدول العربية فى القيام بدورها؟

الإطار النظرى للدراسة:

تم اختيار كل من المنهج المقارن، ونظرية الوظيفية الجديدة كإطارين مهمين يتصلان بصورة مباشرة بموضوع الدراسة، حيث يلقي المنهج المقارن الضوء على تجربتى الآسيان وجامعة الدول العربية من خلال إطار مقارن رباعى يتناول الهيكل التنظيمى، والأساس الاقتصادى والسياسى، والاجتماعى، والثقافى للتعرف على أوجه الشبه والاختلاف بين التجريبتين.

أما فيما يتعلق بنظرية الوظيفية الجديدة فإنها تُعد الأنسب لموضوع الدراسة حيث شهد الاهتمام بدراسة المؤسسات فى مجال العلوم السياسية تطوراً مهماً بدءاً من ظهور المؤسسة القديمة أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، التى ينصب تركيزها على دور الأطر الرسمية والإدارية لمؤسسات الدولة فى التأثير على السلوك السياسى^(٦)، فى حين عملت الوظيفية الجديدة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضى على نقل التركيز من مستوى الدولة إلى مستوى أعلى وهو مستوى المنظمة الإقليمية؛ حيث تلجأ الدول إلى إنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية تساعد الدولة - بشكل أو آخر- فى إنجاز العديد من مهامها خاصة فى مجال مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية التى فرض عليها مواجهتها داخلياً وخارجياً.

وتؤكد الوظيفية الجديدة عددًا من الاعتبارات الأساسية أبرزها^(٧):

١- دور الفاعلين من غير الدول والمنظمات الإقليمية فى الدفع نحو الاندماج والتكامل لتنمية المصالح المشتركة.

٢- أهمية ومحورية المصالح الاقتصادية فى تحقيق الاندماج الإقليمى الذى لابد أن يؤدي لامتداد التعاون إلى مجالات أخرى.

٣- تخلى الدول الداخلة فى الاندماج عن جزء من دورها لتحقيق التزامات معينة تفيد الاندماج؛ حيث تقوم بهذه المهمة هيئة فوق قومية تعمل على صيانة التجمع



• عدم دعوة القوى الخارجية للتدخل فى صراعات المنطقة وحلها فى إطار الرابطة.

٢- الهيكل التنظيمى لجامعة الدول العربية :

تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . وتمثل الأعضاء المؤسسون فى مصر والأردن والعراق ولبنان والسعودية وسوريا واليمن الشمالى التى تحولت لليمن فى وقت لاحق، ثم أضيف إليهم المغرب وتونس والإمارات وعمان والبحرين وقطر وجزر القمر والكويت ولبنان وموريتانيا والسعودية والصومال والسودان ودولة فلسطين وجيبوتى.

على الرغم من أن الدعوة إلى الوحدة العربية كانت مطروحة منذ عدة قرون، فإن فكرة إقامة تنظيم عربى واحد يجمع الدول العربية لم تتبلور أو تتضح معالمها إلا خلال الحرب العالمية الثانية، بفعل جملة متغيرات عربية وإقليمية ودولية (١٠).

فعلى المستوى العربى كانت الحقيقة العربية هى حجر الأساس لهذا التطور التاريخى، فمن ناحية كانت الحرب مناسبة لنمو الحركات الوطنية ونشاط المقاومة ضد الوجود الاستعمارى، الأمر الذى انعكس على استقلال عدد متزايد من الدول العربية، وأنشأ الحاجة إلى إقامة نوع من التوازن بين القوى السياسية لعبت فيه مصر دوراً فاعلاً، ومن ناحية ثانية تعززت الحاجة إلى الوحدة مع الوعى بمخاطر الحركة الصهيونية والهجرات اليهودية إلى فلسطين تحقيقاً لحلم الدولة اليهودية . ومن ناحية ثالثة، أدى تزايد الاحتكاك بالغرب نتيجة البعثات التعليمية إلى الانفتاح على بعض الأفكار والتيارات السياسية التى كانت تعتمل فيه، وفى مقدمتها الفكرة القومية. ومن ناحية رابعة بدت أن هناك درجة معقولة من التبادل التجارى وانتقال الأشخاص لاسيما بين دول المشرق العربى على نحو بدا وكأنه يوفر الأساس المادى للوحدة، إضافة إلى الأساس الروحى والثقافى المبدئى. وعلى المستوى الإقليمى ساعدت التطورات التى كانت تجتازها دول الجوار - وهى بالأساس تركيا وإيران - فى صرفها عن محاولة إجهاض مساعى العرب إلى الوحدة. أما تركيا فقد كانت هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى، ومخاوفها من قيام نظام شيوعى على حدودها، وبوادر تغير علاقاتها وتحالفاتها من الشرق إلى الغرب أهم محددات أجندتها الداخلية والخارجية، وفى الوقت الذى تكفل فيه استيلاؤها على إقليم الإسكندرونة من سوريا، وفشلها فى اقتطاع الموصل من العراق بتغذية

هذه المعطيات اتجهت الولايات المتحدة لإنشاء آلية أمنية فى جنوب شرق آسيا تتمثل مهمتها الأساسية فى حصار المد الشيوعى والعمل دون انتشاره بها وذلك فى محاولة لتطويق فيتنام والاتحاد السوفيتى، هذا إضافة إلى أهداف أخرى تمثلت أبرزها فى الحد من نفوذ النشاط الاقتصادى اليابانى الأخذ فى النمو، ودعم التكامل الاقتصادى الإقليمى بين حلفائها فى جنوب شرق آسيا (٨).

يمثل ميثاق الآسيان الإطار التنظيمى المحدد لعمل هذه المنظمة، وقد تم توقيعه عام ٢٠٠٧، وذلك بعد مرور ٤٠ عاماً من نشأة الآسيان، وهو ما أرجعه كثير من المحللين لرغبة أعضاء الرابطة فى التأكد من القدرة على تحقيق إنجاز فعلى ملموس على أرض الواقع.

وقد اعتمدت الآسيان منذ إنشائها على قاعدة التشاور والتوافق من خلال عدد من الأطر النظامية أبرزها:

- اجتماع القمة لرؤساء الحكومات، فضلاً عن عقد اجتماعات على مستوى الوزراء.
- مجلس تنسيق الآسيان.
- مجالس جماعة الآسيان.
- كما أقامت الآسيان أطراً أخرى للتعاون الحكومى متعددة الأبعاد والتعاون فوق القومى (كألية عليا للعمل الجماعى) أوصلها عام ٢٠١٠ إلى إنشاء جماعة الآسيان التى تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية تكاد تصل إلى الفوق قومية.

وعامة تقع مجالات التعاون فى الرابطة فى نطاق الحكومات وتستند كل القرارات التى يُقرها التجمع على فكرة التوافق وليس فرض سلطة الرابطة، وعليه فإن مؤسسة مثل (قمة الآسيان) لا تستطيع فرض قوانين أو تصرفات معينة على أى دولة عضو.

وتعتمد مسألة الاندماج فى الرابطة بشكل أساسى على الحكومات والنخب أكثر من اعتمادها على مستوى الشعوب. وتُعد مرحلة التنسيق بين الحكومات أحد المؤشرات المهمة الدالة على نجاح الآسيان فى التكامل الإقليمى.

كما تبنت الرابطة عقب تأسيسها مجموعة من الاعتبارات الأمنية تمثلت فى (٩):

- الحل السلمى للمنازعات.
- عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.

والغرب، وبالتالي الشعور بالحاجة للتعامل مع هذه الحقيقة بما يلائمها^(١١).

قامت الجامعة بعملها كمنظمة تقوم على التعاون الاختياري بين أعضائها وفقاً لمبدأ المساواة، واحترام سيادة الدول مع الأخذ بقاعدة الإجماع وليس الأغلبية في التصويت، وعدم إلزام الدول إلا بالقرارات التي توافق عليها، وإلا يكون لما وافقت عليه قوة تنفيذية إلا بعد أن يُقر وفقاً لنظمها التشريعية، وقد أقامت الجامعة العديد من الأطر المؤسسية لتنظيم العمل بها منها الإطاران التاليان:

الإطار الأول: على مستوى التعامل بين الحكومات:

يتكون هيكل جامعة الدول العربية من ثلاثة أفرع رئيسية وهي^(١٢):

١- مجلس الجامعة وهو أعلى سلطة بالجامعة، ويضم جميع الدول.

٢- اللجان الدائمة وتختص بمختلف مجالات التعاون بين الأعضاء، وقد تم استحداث المزيد منها لمواجهة العديد من المستجدات في العلاقات بين الدول الأعضاء.

٣- الأمانة العامة وتتكون من الأمين العام للجامعة، وأمناء مساعدين، وعدد من الموظفين، ويقوم الأمين العام بمهام إدارية وسياسية وفنية.

الإطار الثاني: على مستوى التعاون فوق القومي:

ومن أبرز هذه الأطر البرلمان العربي الذي تكوّن عام ٢٠٠٥ واحتوى على لجان أساسية وفرعية دائمة ومؤقتة، ويُعد تطوراً مؤسسياً استطاع أن يحقق منذ إنشائه نجاحات مهمة بالإسهام في العمل العربي المشترك من خلال عقد عديد من الفعاليات والمؤتمرات خاصة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية العربية. وجاء إنشاء البرلمان متوافقاً مع الاتجاه العالمي الساعي لتأسيس سلطات حقيقية للبرلمانات فوق القومية^(١٣).

وعلى الرغم من انطلاق عمل كل من الآسيان وجامعة الدول العربية من خلال أطر مؤسسية واضحة، فإنه يلاحظ التالي:

١- عملت الآسيان على تجسير الفجوة بين ما تنص عليه هذه الأطر، وبين ما هو مُتحقق بالفعل على أرض الواقع، واستطاعت من خلال هذا المنطلق أن تحقق نجاحات عدة خاصة في المجال الاقتصادي كما ستشير الدراسة.

الجدران التي تفصلها عن محيطها العربي - الإسلامي، وأما إيران فكانت تعانى نظاماً متسلطاً واستعماراً غربياً مسيطراً على موارد الثروة فيها، وكانت مهددة بأكثر مما كانت عليه تركيا بخاطر الجار الشيوعي القوي الذي تحتفظ معه بحدود طويلة، والذي لم يُخف نياته الاستعمارية لا في منافذها البحرية ولا في نفطها.

وعلى المستوى الدولي تلت الحرب العالمية الثانية مرحلة انتقالية من مراحل تطور النظام الدولي، صرفت انتباه الولايات المتحدة إلى المناطق المجاورة للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين، بينما تركت المنطقة العربية -مؤقتاً- لتقع ضمن اهتمامات بريطانيا وفرنسا بخبرتيهما الطويلة في الشؤون العربية، وهنا يجب توضيح حقيقتين بالغتين الأهمية: الحقيقة الأولى، أنها لعبت بالفعل دوراً داعماً لتأسيس الجامعة العربية لأسباب مصلحية سيرد ذكرها. والحقيقة الثانية أن هذا الدور كان دوراً مكملأ أو مساعداً ولم يكن دوراً مُنشئاً أو مبادراً، سواء لأنه لا توجد دولة مهما تكن ومهما تبلغ درجة هيمنتها السياسية في حقبة تاريخية معينة قادرة على نفخ الروح في فكرة من العدم، أو لأن السلوك السياسي البريطاني -وكما اتضح لاحقاً- كان سلوكاً معادياً لتطوير التعاون، بقول آخر: لقد رأت بريطانيا في الأربعينيات من القرن العشرين أن وجود أحد الأشكال المؤسسية التي تنظم فيها الدول العربية المستقلة في حينه يخدم مصالحها من عدة وجوه أساسية، الأول التعامل مع أمانى المنطقة تعاملأ جديداً تحسباً للمنافسات الدولية، والفرنسية منها بالأساس. والثاني التجاوب مع المد الاستقلالي والتحرري الذي بدا أنه سيكون أحد معالم العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب. والثالث، وهو مرتبط بسابقه وهي الانتفاضات التي وقعت ضدها، ومنها ثورة العراق في عهد رشيد على الكيلاني، وحرركات التمرد ضدها في مصر. والرابع حل قضية اليهود في فلسطين، توهُما منها أن تأسيس دولة يهودية لا يمكن أن يتم إلا من خلال إطار عربي عام قادر على إعطاء التنازلات وموحد لكلمة العرب ومنسحقها في هذا الشأن والخامس الاستفادة من خبرة الحرب العالمية الثانية التي أكدت الطبيعة الواحدة اقتصاديا وإستراتيجيا للمنطقة العربية كمنطقة تزخر باحتياطي نفطي ضخم يجاوز ثلثي الاحتياطي العالمي آنذاك وكمعبر لأحد أهم المجارى المائية الدولية: قناة السويس، وكحلقة وصل بين الشرق



العربية أكثر ميلاً للتوحد من دول جنوب شرق آسيا. كما لا يمكن في الوقت ذاته إغفال دوافع دول إقليم جنوب شرق آسيا لتحقيق الاندماج الاقتصادي، وحل عديد من المشكلات الإقليمية بينهم.

كما اتسمت دول جنوب شرق آسيا والدول العربية بتنوع الأنظمة السياسية، والتعددية العرقية، فضلاً عن وجود العديد من الموارد الاقتصادية التي تساعد في تحقيق تعاون وتكامل إقليمي ناجح.

القسم الثاني: الأساس الاقتصادي في تجربتي الآسيان وجامعة الدول العربية :

يعد الأساس الاقتصادي محوراً أساسياً مرجحاً للنجاح في كل تجارب العمل التكاملية بين الدول حتى أن البعض عندما يتحدث عن التكامل القائم بين الدول غالباً ما يطلق عليه (التكامل الاقتصادي) على الرغم مما يحتويه من أبعاد أخرى.

أولاً: البعد الاقتصادي في تجربة الآسيان:

جاء إنشاء المنظمة عام ١٩٦٧ وفق ترتيبات الأمن الإقليمي خلال الحرب الباردة، وهو ما تمثل في سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء المد الشيوعي؛ خوفاً من انتشاره في منطقة جنوب شرق آسيا على نحو يهدد مصالحها في المنطقة. وعليه فعلى الرغم من أن الأساس الاقتصادي لم يكن من الأسس المطروحة في بداية إنشاء الرابطة، فإن التعاون الاقتصادي كان قائماً في المراحل الأولى من نشأة الآسيان؛ حيث بدأ على نطاق محدد وفي مجالات بعينها مثل الزراعة، والغذاء، والطاقة، وهو الوضع الذي ما لبث أن تغير بعد مرور عقد على تكوين الرابطة، وذلك عام ١٩٧٧ من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية^(١٤)، وهو الأمر الذي جاء ليفتح مجال التعاون الاقتصادي وليس الاندماج على مصراعيه بين دول الرابطة، ويحول التعاون من أمر اختياري إلى أمر إلزامي قانوني أنتج ثماره من خلال أطر عدة منها^(١٥):

- ١- تكثيف التعاون الاقتصادي بإنشاء لجان اقتصادية متنوعة مثل لجنة التجارة والسياحة والصناعة والتعدين والطاقة والغذاء والزراعة والغابات، والاستثمار والبنوك ولجنة النقل والاتصال لتشكل القوة المحركة للتعاون الاقتصادي بالآسيان.
- ٢- اتباع سياسات إقليمية ملائمة للتنمية الاقتصادية والتعاون المتبادل تقوم على أساس التكامل والمصلحة المشتركة.

٢- وهو الأمر الذي أخفقت فيه الجامعة بنسب ودرجات مختلفة؛ حيث تضاعف حجم الإنجاز الحقيقي على الأرض مقارنة بما جاء في الأطر القانونية.

فعلى الرغم من تبني الجامعة العديد من الأطر المؤسسية التي تصل من الناحية النظرية إلى فكرة الفوق قومية، وفكرة التنسيق الحكومي، فإن هذه النواحي النظرية لم يرافقها خطط عمل أو برامج تنفيذية على أرض الواقع، من ذلك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقع عام ١٩٨٠ وقرار تأسيس محكمة عدل عربية عام ١٩٦٤، وفكرة قيام سوق عربية مشتركة عام ١٩٦٤.

وفي إطار ما سبق يتبين أنه فيما يتعلق بالبعد المؤسسي فقد استطاعت رابطة الآسيان من إدخال تعديلات مستمرة على الأطر والقواعد المنظمة لعملها في إطار سعيها الدائم والمتواصل لتجسير الفجوة والأنشطة المشتركة بين دول الرابطة، وما تنص عليه الوثائق الأساسية وعلى رأسها ميثاق الرابطة، وهو ما يعود لأسباب عدة أبرزها الحرص على عدم توثيق الأطر المنظمة والحاكمة لها إلا عند التأكد من القدرة على تحويلها إلى أفكار لها قدامان يمكن أن تقف على أرض الواقع، وهو ما يجعل الرابطة ناجحة بالمقارنة بجامعة الدول العربية في تطويع الهياكل واللجان والمؤسسات القائمة وتحويلها إلى أدوات تخدم الواقع، على حين أهدرت جامعة الدول العربية جهوداً عدة في مجال التطوير، إلا أن مردودها كان قليلاً على أرض الواقع؛ ما جعلها تتأخر عن مسيرته في أحيان كثيرة، ما جعل الفجوة كبيرة بين الإطار المؤسسي والقانوني للجامعة ومتطلبات الدول وأثر بشكل ملحوظ على المرونة التي كان يجب أن تتبعها إزاء التغييرات السريعة المستمرة على الساحة العربية.

وعليه وبتأصيل نشأة كل من الآسيان وجامعة الدول العربية يتبين نشأتها في السياق التاريخي الذي نشأت في إطاره، وذلك خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث كانت الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا تحت الاحتلال الغربي وتناضل من أجل الحصول على استقلالها، حيث حصلت عليه تباعاً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد كان وراء إنشاء كل من الآسيان وجامعة الدول العربية قوة دولية عظمى بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها، حيث ساعدت الولايات المتحدة في إنشاء الآسيان، وشجعت بريطانيا إنشاء جامعة الدول العربية على الرغم من أن الوعي القومي العربي كان أسبق بكثير؛ حيث كانت الدول

تبنى مشروع شبكة ربط الآسيان فى عام ٢٠١٠ لربط دول الآسيان معا من خلال شبكة طرق سريعة، برية وبحرية، مع ربط دول الآسيان بباقى دول العالم^(١٨).
٥- العمل على تضيق الفجوة بين مستويات التنمية فى دول الآسيان.

٦- تحرير التجارة فى السلع الصناعية وتطوير تعاون الدول فى المشروعات الصناعية وفى مجال الطاقة.

٧- إنشاء جماعة الآسيان الاقتصادية عام ٢٠١٥ .

٨- عمل مبادرة (نافذة الآسيان الموحدة) حيث يقدم التجار الوثائق الخاصة بهم من خلال مكان / نافذة واحد ليتم تداولها بينهم إلكترونياً.

٩- تبنى إستراتيجية ناجحة للتعاون أصبحت تميز منطقة جنوب شرق آسيا تمثلت فى (مثلثات النمو) وهى عبارة عن مناطق اقتصادية وتجارية تتجاور جغرافياً و تتكامل فى الإمكانيات والمزايا وتوجد ميزة تنافسية تؤدى لإيجاد تعاون وثيق بين القطاعات العامة والخاصة بين دول الآسيان. من أمثلتها: مثلث إندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة، ومثلث إندونيسيا - ماليزيا - تايلاند^(١٩).

وعليه فقد اتجهت دول الآسيان فى مجال التعاون

الاقتصادى لانتهاج مسالك عدة يمكن بلورتها فى :

١- اتباع أسلوب التدرج، وسياسة المراحل مع عدم استعجال النتائج ومحاولة تصحيح الأخطاء ومواجهة ما يطرأ من مشكلات.

٢- التعاون والعلاقات المتبادلة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واتخاذ خطوات إيجابية عدة فى هذا الصدد، منها إنشاء مكتب أبحاث الاقتصاد الكلى عام ٢٠١١ لإجراء رصد إقليمي للاقتصاد الكلى^(٢٠).

٣- تطوير المناطق الصناعية والسعى الدائم لجذب الاستثمار، فعلى سبيل المثال أصبحت كل من ماليزيا وتايلاند مركزين عالميين للصناعة التحويلية، واعتبرت إندونيسيا والفلبين فى مصاف الأسواق الكبيرة الصاعدة الأسرع نمواً فى العالم، بينما مثلت سنغافورة مركزاً مالياً وتجارياً رئيسياً.

وتحررت كل من كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام من عقود طبقت فيها التخطيط المركزى.

٢- ضم أعضاء جدد للآسيان من خلال معادلات عدة منها (الآسيان +٢) بإضافة كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، و(الآسيان +٥) بإضافة أستراليا ونيوزيلندا للدول الثلاث السابقة.

فقد سعت اقتصادات (الآسيان +٣) لتعزيز تدابير السلامة المالية الإقليمية الخاصة بها منذ الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، حيث أنشأت فى عام ٢٠٠٠ مبادرة (شيانح ماى) وهى شبكة أمان مالى تتضمن ترتيبات التبادل الثنائى بين دول الآسيان وكل من الصين وكوريا واليابان، والتي تهدف لتزويد الأعضاء بالسيولة المالية) بالدولار الأمريكى عند الضرورة).

وهى المبادرة التى تم تطويرها عام ٢٠١٠ عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، حيث تحولت من مبادرة إلى اتفاقية تبادل العملات المتعددة الأطراف بموجبها يتم إدارة ترتيبات التبادل بين المشاركين، وهى الاتفاقية التى تم تعديلها مرة أخرى عام ٢٠١٤ لمضاعفة حجم التمويل من ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، وهو ما يشير إلى المرونة والتطوير الدائمين فى إطار عمل المنظمة.

حيث يوجد تداول مستمر وسريع ودائم بين دول المنظمة خاصة دول (الآسيان +٢)، وتحديداً بعد أزمة كوفيد من أجل بحث الإمكانيات الاقتصادية العالمية والإقليمية، واستجابة السياسات للمخاطر والتحديات التى شكلها الوباء^(١٦).

٤- اعتماد دول الآسيان اعتماداً كبيراً على التجارة والتصنيع والصناعة المالية، وقد حققت دول الرابطة نمواً اقتصادياً لا يُستهان به خاصة فى هذه المجالات، حيث ازدهر عدد من الصناعات مثل الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكيمائية. وارتفعت الصادرات ونمت المبادلات البينية، كما زادت أهمية المنطقة فى المجال السياحى.

يحدث هذا رغم التفاوت بين دول الرابطة فى الناتج الداخلى لاختلاف ظروفها الطبيعية والبشرية والمادية، حيث تقسم دولها إلى مجموعتين^(١٧):

الأولى : هى الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً وهى سنغافورة، وماليزيا، وتايلاند، وإندونيسيا والفلبين.

الثانية : الدول الأقل تقدماً اقتصادياً وهى: ميانمار لاووس - كامبوديا - فيتنام - برونائى.



المشتركة، أو التبادل التجاري، أو حركة الاستثمار فضلاً عن عدم نجاح الجهود المبذولة لتحقيق منطقة تجارة حرة بين دول الجامعة العربية.

وهي نواحي الإخفاق العديدة التي يفسرها البعض بأسباب سياسية وتنظيمية واقتصادية عديدة متداخلة على أرض الواقع تفصل الدراسة فيما بينها بصورة مختصرة لأهداف التحليل وهي:

الأسباب السياسية :

- 1- عدم توافر الإدارة السياسية الكاملة.
- 2- المشكلات الداخلية في الدول العربية التي تفاقمت بعد الثورات العربية في (العراق- سوريا- اليمن- ليبيا- السودان).

الأسباب التنظيمية :

- 1- عدم التحديد الدقيق لمهام الأجهزة التابعة للجامعة مما يوجد تداخلاً بين الاختصاصات، فضلاً عن عدم وجود جهة واحدة مسؤولة عن التخطيط والإشراف على التنفيذ.

- 2- عمومية بعض الاتفاقيات.

- 3- عدم وجود فعالية في مجال تحديث البيانات والإحصاءات.

الأسباب الاقتصادية :

- 1- الطموح الكبير الذي سيطر على أطر التعاون الاقتصادي.
- 2- اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية في الدول العربية وعدم الاستفادة من هذا الاختلاف.
- 3- تباين مستوى الدخل بين الدول واختلاف درجة التنمية.

- 4- سيطرة نوع أو نمط الإنتاج الأولى على الاقتصادات بما جعلها اقتصادات ليست متكاملة، فضلاً عن مشكلات عديدة منها عدم الاهتمام بالتصنيع.

- 5- عدم الاهتمام بعمل شبكات وطرق للنقل بأنواعه خاصة البري والبحري.

- 6- عدم البلورة الكافية لرؤية عربية مشتركة يتم من خلالها التحديد الدقيق لمضمون المصالح الاقتصادية العربية، فضلاً عن عدم النجاح في تقريب الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، يحدث كل هذا رغم العديد من نقاط التميز التي تمتلكها الدول العربية؛ حيث تملك المقومات المثالية للتكامل الاقتصادي (التقارب

4- تبنى جميع الأفكار التي من شأنها ترسيخ وتسهيل التعاون الاقتصادي بكل أبعاده والعمل للقضاء على عوائقه من خلال بناء القدرات وحشد الإمكانيات للتعافي الدائم من الصدمات مع المرونة للاستفادة من كل الفرص المتاحة.

5- تأمل ما تحقق والسعي الدائم للبناء عليه وفقاً للمثل الجنوب آسيوي الشهير من لا يتقدم يتأخر. وهو ما يؤدي إلى الانطلاق من الحاضر للمستقبل وفقاً لأسس واضحة، محددة وراسخة تقوم على أطر زمنية محددة، من هنا رأينا خطط الآسيان ٢٠٢٠ ، ٢٠٢٥.

وهي نواح تمثل غيضاً من فيض دعمت التعاون الاقتصادي بين الدول وزادت معدلات التجارة البينية. وفي المنتدى الاقتصادي العالمي لدول الرابطة (في عام ٢٠١٧) أعلنوا أن الثورة الصناعية الرابعة هي المحرك الرئيسي لاندماجهم في الرابطة حيث اتفقوا على ضرورة تسريع وتيرة نمو اقتصاداتهم والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية الحديثة مع إتاحة الفرص للقيادات الشابة^(٢١).

ثانياً : البعد الاقتصادي في تجربة جامعة الدول العربية :

أنشأت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ مجموعة من الأجهزة الاقتصادية منها :

- 1- اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية والمالية الساعية لوضع قواعد محددة للتعاون الاقتصادي مع ترجمتها على شكل سياسات، واتفاقيات ومشروعات مشتركة.

- 2- إنشاء المجلس الاقتصادي.

- 3- إبرام عديد من الاتفاقيات النوعية منها:

أ - اتفاقية تسهيل التبادل التجاري.

ب - اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رءوس الأموال.

ج - اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

د - اتفاقية صندوق النقد العربي.

هـ - تبنى مبدأ التخطيط القومي لتطوير العمل العربي المشترك.

و - عمل برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة حرة للتجارة^(٢٢).

وهي وغيرها اتفاقيات لم تُعدّ بنتائج إيجابية ملموسة على التكامل الاقتصادي العربي المشترك سواء في المشروعات

عديدة منها قضايا عامة مثل المخدرات، الاتجار بالبشر، مواجهة الكوراث والأوبئة، ومكافحة الإرهاب. فضلاً عن قضايا خاصة من أبرزها قضايا النزاع حول الجزر في منطقة بحر الصين الجنوبي، مع العمل على تحييد الخلافات السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والسعى من خلال آليات عدة للتنسيق المشترك بين الدول في الشؤون الخارجية.

أما في مجال السياسات الأمنية فقد اتخذت دول الآسيان مجموعة من التدابير الأمنية الإقليمية فيما بينها منها: إنشاء منتدى الآسيان الإقليمي عام ١٩٩٠ بالتنسيق مع القوى الإقليمية الأخرى المجاورة للإقليم، وهي بالطبع تدابير أمنية وقائية لاتقوم على الطابع العسكري، كما استطاعت الآسيان تطوير عديد من آليات الشراكة مع القوى العالمية الكبرى أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان فضلاً عن الاتحاد الأوروبي كما سبقت الإشارة (٢٥).

وفى مجال إقرار السلام ومنع الأزمات أنشئ في عام ٢٠١١ معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة، حيث يُجرى نشاطات بحثية حول السلام وإدارة وتسوية النزاعات، فضلاً عن السعى لبناء السلام بعد الصراعات، والعمل لبناء القدرات ودراسة وتحليل الآليات اللازمة لتسوية النزاعات في الرابطة، مع تقديم توصيات مناسبة بخصوص حل النزاعات لمن يطلبها من الدول الأعضاء (٢٦).

وتُعد من بين أهم الأدوار السياسية التي قام بها الآسيان دور الرابطة في قضية كمبوديا عام ١٩٧٨، كما وقَّعت مع الصين ضد الاتحاد السوفيتي الذي كان مؤيداً للغزو، فضلاً عن الدور الذي قامت به من أجل أن تتنازل الفلبين عن مطالبة ماليزيا بإقليم صباح.

ويمكن ودون الدخول في تفصيلات غير مطلوبة الإشارة فيما يلي لأهم الآليات السياسية لرابطة الآسيان (٢٧) :

١- إعلان توافق الآسيان عام ٢٠٠٢ وهو الإعلان الذي تقوم بموجبه دول الرابطة بتوسيع تعاونها السياسي مع الدول غير الأعضاء في الرابطة من خلال المفاوضات لحل النزاعات التي قد تنشأ بالمنطقة بالطرق السلمية.

٢- معاهدة الصداقة والتعاون لدول جنوب شرق آسيا والموقعة عام ١٩٦٧، التي تقوم على عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء وحل النزاعات بالطرق السلمية، فضلاً عن تأسيس مجلس وزاري أعلى لحل النزاعات.

الجغرافي- تنوع الموارد الطبيعية- القدرة الاستيعابية للسوق العربية)، إلا أنه وجد انخفاض في حجم التجارة العربية البينية مع ارتفاع في حجمها مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنشئت تجمعات اقتصادية خارج نطاق الجامعة كمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، واتحاد المغرب العربي ١٩٨٩ (٢٣).

ومما سبق يتضح أن الدول العربية -بالمقارنة بالآسيان- لم تستطع أن تبلغ درجة الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي بينها، وظلت كل المبادرات والخطط التي قدمتها دون تنفيذ؛ نظراً لأسباب اقتصادية وهيكلية وسياسية عديدة، هذا فضلاً عن تفضيل معظم دول الجامعة اتباع منهج التنمية الداخلية دون أن تمتد إلى التنمية المشتركة بينها، مما أضعف من الاندماج الاقتصادي بينها، وزاد من تعميق ارتباطها بالأسواق الخارجية العالمية خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

القسم الثالث: الأساس السياسي الأمني في تجربتي الآسيان وجامعة الدول العربية : أولاً : الآسيان

يلاحظ في المجال السياسي أنه في إطار تركيز دول الآسيان على دعم تعاونها الاقتصادي بأبعاده المختلفة، ونظراً لعدم إمكان وسهولة فصل ما هو اقتصادي عما هو سياسي، عملوا على الدخول في النواحي السياسية عام ١٩٧١ بتأكيدهم (حياد المنطقة)، واختاروا إعلان (منطقة السلام والحرية والحياد)، وقد استطاعت الدول أعضاء الرابطة من خلال اتفاقيات ومعاهدات عدة إقامة تنسيق سياسي بينها يعكس رؤيتها لمنطقتها الإقليمية وعلاقتها بالقوى الخارجية. وتبنت الرابطة منهجاً محدداً لإقامة ما عرف بجماعة الآسيان السياسية والأمنية.

وتُعد من أهم الأهداف السياسية التي تسعى الآسيان لتحقيقها ناحيتان (٢٤) :

- ١- التنسيق السياسي بين دول جنوب شرق آسيا وذلك من خلال أطر عدة أبرزها :
أ- تحقيق السلم والاستقرار الإقليمي.
ب- السعى لتحقيق التنمية والمساواة بين شعوب دول جنوب شرق آسيا.
- ٢- العمل لإقامة جماعة الآسيان السياسية والأمنية: وتم في هذا الصدد الاتفاق على قضايا سياسية وأمنية



وبمتابعة دور جامعة الدول العربية في حل المنازعات بين دولها تبرز نتائج عدة أبرزها النتائج الثلاث التالية (٣٠):

١ - ضعف نظام التسوية السلمية للمنازعات لأسباب تعود لعدم وجود جهاز متخصص تكون قراراته ملزمة لأطراف النزاع.

٢ - وُجِدَتْ بعض النزاعات التي عملت الجامعة من خلال أمينها العام وعدد من كبار موظفيها على تسويتها قبل أن تظهر على الساحة السياسية، وهو الأمر الذي لم يُحَسَب للجامعة؛ حيث تَمَّت النزاعات بعيداً عن الأجهزة الرسمية.

٣ - وجود فجوة بين ما نص عليه ميثاق الجامعة في مجال تسوية المنازعات وبين ما هو مُتَحَقَّق بالفعل لأسباب عدة أبرزها:

أ - افتقاد الإرادة السياسية والمواقف المشتركة.

ب - معظم النزاعات بين الدول العربية إما توجد فيه أطراف ثلاثة لدول غير عربية (غير أعضاء في الجامعة) من ذلك القضية الفلسطينية والسورية. أو توجد فيها أطراف أخرى ممن يُطَلَق عليهم (الفاعلون من غير الدول) من الصعوبة بمكان إلزامهم بشيء مثل "تنظيم داعش".

ج - عدم التحديد القانوني الدقيق لطبيعة بعض النزاعات، وبالتالي عدم التوصل لآليات حلها.

د - عدم اتفاق الرؤى العربية حول مصادر التهديد وعليه كان من أبرز نتائج هذه الأسباب السابقة صعوبة التوصل لتسوية سياسية عربية مشتركة بين دول الجامعة (٣١).

• في المجال الأمني العسكري :

تشير متابعة التعاون العربي من خلال جامعة الدول العربية في المجال الأمني إلى بدايته بطرح فكرة التعاون العربي العسكري عام ١٩٤٨، وهو ما قاد لتوقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ التي عكست رغبة الدول العربية في فض المنازعات فيما بينها ومع الدول الأخرى بالطرق السلمية، إلا أن المعاهدة لم تُنشئ جهازاً يتولى إصدار التدابير العسكرية وقت السلم، وهو ما جعل عدداً من الدول العربية تلجأ لعقد اتفاقيات دفاع مشترك ثنائية أو متعددة الأطراف فيما بينها بعيداً عن الجامعة.

يُضاف إلى هذا عدم دخول الأفكار التي طُرحت حول تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك لمواجهة خطر الإرهاب في عام ٢٠١٥ لحيز التنفيذ. حيث طرحت مصر

٢- إستراتيجية الأسيان: وهي التي ظهرت إلى النور عام ٢٠٠٥ وتقوم على أطر عدة أبرزها دعم الأمن والتنسيق والاستقرار في الإقليم، ووضع نظام إنذار مبكر لتفادي نشوب أي نزاعات إقليمية.

٤- التنسيق المشترك في الشؤون الخارجية بين دول الرابطة والقوى العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان.

٥- إنشاء مجموعة من الآليات الخاصة بالتنسيق الأمني بين دول جنوب شرق آسيا منها: منتدى الأسيان الإقليمي، وآلية اجتماع وزراء الدفاع لدول جنوب شرق آسيا حيث تتعاون دول جنوب شرق آسيا بموجب هذه الآلية في محاور عدة أبرزها مكافحة الإرهاب، عمليات حفظ السلام، مواجهة الكوارث.

ثانياً: جامعة الدول العربية:

يتم في هذا الصدد توضيح ناحيتين: الأولى تتصل بالمجال السياسي، والثانية تتصل بالمجال الأمني.

• في المجال السياسي :

في إطار البحث السياسي من المعلوم أن مجلس الجامعة لم يُخصَّص لجنة للشؤون السياسية من ضمن اللجان الدائمة، وهي التي تأسست عام ١٩٤٦ بعد سنة من إنشاء الجامعة، استناداً على الحاجة إليها في إطار العمل على تنسيق مواقف الدول الأعضاء تجاه الصراع الدائر في فلسطين (٢٨).

وعن فض النزاعات بين الدول العربية أكد ميثاق الجامعة ضرورة التسوية السلمية للنزاعات، مع الرجوع للوساطة والتحكيم، وتم العمل لإنشاء آليات عدة منها محكمة عدل عربية لم تظهر إلى النور لفترة إعداد الدراسة، وفي مجال تقييم تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية في إطار ميثاق الجامعة وُجِّهت عديد من الانتقادات أبرزها (٢٩):

١- أنه نظام اختياري حيث لا يتدخل مجلس الجامعة لحل النزاع إلا إذا لجأت إليه الدولة المُعتدى عليها أو دولة أخرى، فضلاً عن نص الميثاق على ضرورة صدور القرارات في هذا الشأن بالإجماع، ولا يمكن تطبيقها إلا بموافقة أطراف النزاع.

٢- عدم وجود تحديد دقيق لمفهوم العدوان، كما يحق للدولة العضو الانسحاب من عضويتها بالجامعة قبل تنفيذ العقوبة بسنة مع عدم اشتراط تقديم سبب الانسحاب.

**القسم الرابع : الأساس الاجتماعي - الثقافي في
تجربتي الآسيان وجامعة الدول العربية :**

أولاً : الآسيان :

تولدت خلال اجتماعات الآسيان المتتالية لبحث قضاياهم الاقتصادية والسياسية أهمية دعم التعاون بينهم في المجال الاجتماعي - الثقافي باعتباره عنصراً إيجابياً دافعاً إلى تعزيز الروابط المشتركة بينهم، الأمر الذي يزيد من قدرتهم على مواجهة ما يهددهم من تحديات، فبالرغم من عدم التجانس الثقافي والديني واللغوي والعرقى بينهم بالمقارنة بدول الجامعة العربية عملوا على البحث عما سُموه (الهوية الإقليمية).

وقد استطاعت دول الآسيان تحقيق عديد من النجاحات في هذا الأساس الاجتماعي - الثقافي.

فمن الناحية الاجتماعية تمكنت هذه الدول من (٢٣) :

- ١- تطوير مؤشر تعليم الكبار بما يتجاوز ٩٠٪ من السكان.
 - ٢- تحجيم الفقر.
 - ٣- عمل تحسينات مطردة في مؤشرات التنمية البشرية.
 - ٤- خفض نسب البطالة.
 - ٥- تحسين مستوى الناتج الداخلي للفرد وهو ما أسهم في رفع مستواه المعيشي والاستهلاكى.
- وفى الناحية الثقافية : تم اتخاذ عديد من التدابير من أهمها (٢٤) :**

- ١- الاهتمام بمنظومة القيم الآسيوية بالبحث عما يجمعهم وليس ما يفرقهم.
- ٢- تفعيل الآسيان ٢٠٢٠ والحديث عما يجمع الدول من ميراث تاريخي وثقافي.
- ٣- التعاون في المجال التعليمي (المنح الدراسية وبرامج التوأمة) ..
- ٤- التعاون في مجال حماية التراث الثقافي.
- ٥- التعاون في الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات.
- ٦- التعاون في تنظيم مؤتمرات حول العديد من الموضوعات الثقافية منها ما يتصل بإدارة تحديات المجتمعات المتعددة الأعراق.

ثانياً : جامعة الدول العربية :

نظراً لتوافر القواسم الثقافية المشتركة بين الدول العربية اعتبرت الثقافة مجالاً مهماً من مجالات التعاون في ميثاق جامعة الدول العربية؛ حيث أنشأت لجنة خاصة بها عملت على وضع مشروع معاهدة ثقافية أكدت تشكيل

على سبيل المثال فكرة إنشاء قوة عربية مشتركة لصيانة الأمن القومي العربى ومواجهة الإرهاب والجماعات المتطرفة، وهو يرجع لأسباب عدة يعود أهمها لعدم موافقة بعض الدول، فضلاً عن الاختلاف حول مصدر التهديد، وهو الأمر الذى يعود إلى أن اتخاذ أى قرار خاص بالشأن العسكرى يحتاج لاتفاق بالإجماع أو الأكثرية، ويكون القرار مُلزمًا للدول التى قبلته فقط مما يُصعّب مهمة الوصول لقرار سياسى عربى عسكرى موحد (٢٢) .

وعليه.. وبالنظر إلى الأساس السياسى الأمنى لدى كل من الآسيان وجامعة الدول العربية يتبين تميز الآسيان فى نواح عديدة أبرزها:

١- القدرة على التنسيق السياسى والأمنى بين دولها.

٢- النجاح فى بلورة رؤية محددة نحو أسباب الخطر ومصادر التهديد.

٣- اتخاذ سياسات عديدة خاصة فى المجال الأمنى من خلال أطر عدة أبرزها (منتدى الآسيان الإقليمى)، بينما أخفقت جامعة الدول العربية فى كل النواحي السابقة بالمقارنة بالآسيان.

وبالرغم من نجاح الجامعة فى إقامة مننديات التعاون مع بعض الأطراف الدولية مثل منتدى التعاون الصينى العربى، فإن هذه المننديات لم تُحقق النتائج المرجوة منها خاصة على الصعيد السياسى.

يُضاف إلى هذا أنه على الرغم من عدم نجاح الآسيان إلى فترة إعداد الدراسة فى تكوين قوة عسكرية خاصة بأعضائه، فإنه نجح فى القيام بعدد من الأدوار الأمنية المهمة مثل حفظ السلام واحتواء عدد من الخلافات الأمنية بين أعضائه، بينما لم تتمكن جامعة الدول العربية من النجاح فى محاولاتها العديدة لإنشاء جيش عربى مشترك، حيث -وكما سبقت الإشارة- لم تُفعل اتفاقية الدفاع العربى المشترك، رغم العديد من المحاولات التى اتجهت لتفعيلها من خلال عدد من الأزمات العربية، فضلاً عن الدور المُعزّل الذى لعبته القوى الخارجية، وقد عملت مصر على نحو خاص على تقديم مبادرة للجامعة لإنشاء قوة عربية للوقوف إزاء عدد من التحديات الأمنية التى تواجهها الدول العربية وفى مقدمتها الإرهاب، وهى المبادرة التى تبنتها جامعة الدول العربية ولم يكتب لها التنفيذ لأسباب عديدة منها عدم توصل الدول العربية لتكوين رؤية عامة موحدة بشأن الخطوات التنفيذية التى تعمل من خلالها هذه القوة.



مكتب ولجنة عامة يقومان ببحث مجالات التعاون الثقافي بهدف تكوين ثقافة عربية موحدة. وقد كان للمشاركين الثقافي العربي دور مهم إزاء العديد من الأزمات العربية، من ذلك أزمة غزو العراق الكويت عام ١٩٩٠، والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حيث وإن لم يستطع إيجاد حل جذري لهذه الأزمات، إلا أنه ساعد بقدر ما فى الحفاظ على كيان الجامعة من الانهيار عقب كل أزمة من هذه الأزمات^(٢٥).

وعليه يمكن القول بقدر كبير من الصحة إن حديث الهوية والتميز الحضارى الثقافى من الأحاديث القديمة المتجددة للدول العربية، وفى هذا الصدد تحدثت القادة والمفكرون العرب على اختلاف انتماءاتهم الفكرية عن النهضة والقومية والهوية، وهو الحديث الذى نال منه وأثر عليه بالسلب عديد من الأطروحات والاتجاهات التى تحدثت عن الانتماءات القطرية الضيقة: قومية كانت أو دينية أو عرقية، وهو الأمر الذى زادت حدته عقب الثورات العربية عام ٢٠١١.

يتضح مما تقدم الجهد المشترك الذى حققته دول الآسيان، ليس فقط فى مجال تحقيق التكامل بأبعاده المختلفة وعلى رأسها البعد الاقتصادى، ولكن أيضاً الجهد الملموس الذى بذلته من أجل تجسير الفجوة الثقافية - الاجتماعية بينها، وذلك بالعمل الدؤوب على بناء هوية إقليمية مشتركة، خاصة فى إطار انتماء دول الآسيان إلى ثقافات ولغات وجماعات إثنية كثيرة و متعددة، كان ممكن أن تكون سبباً لإفشال أو إضعاف التكامل الاقتصادى بينها، بينما وعلى الرغم من التجانس الثقافى والاجتماعى الكبير لدى الدول العربية فإن الانتماءات الضيقة أثرت بصورة سلبية على هذا التجانس؛ حيث تغلبت الانتماءات العرقية والمذهبية والدينية فضلاً عن الثقافات الوطنية المحلية، الأمر الذى أثر بالسلب على بلورة هوية عربية مشتركة.

الخلاصة:

من خلال العرض المقارن السابق لتجربتي الآسيان وجامعة الدول العربية فى مجال تحقيق التكامل الإقليمى من خلال الأسس الأربعة التى ركزت عليها الدراسة، واسترشاداً بالنظرية الوظيفية، يتبين النجاح الكبير الذى حققته الآسيان بالمقارنة بما حققته جامعة الدول العربية التى - وإن خطت عديداً من الخطوات المهمة - ولكنها قليلة، على الرغم من توافر معظم مقومات التكامل الإقليمى لدى دولها بالمقارنة بالآسيان.

وهو ما يعود لأسباب عديدة من أبرزها:

- ١- توافر إرادة سياسية تُحفز على النجاح وتقومه.
- ٢- استغلال الظروف الدولية والإقليمية واستثمار فكرة الإحساس المشترك بالخطر من خلال تحديد واضح لأمنها القومى والإقليمى.
- ٣- تبنى أهداف واقعية قام عليها العمل الجماعى بدأت بالتكامل المرحلى القطاعى الجزئى ووصلت تباغماً إلى التكامل الكلى؛ حيث بدأت مما هو اقتصادى لكى تصل لما هو سياسى بعكس دول الجامعة؛ ذلك أن الانطلاق من التعاون الاقتصادى يُعد أمراً مهماً؛ فهو الأكثر تأثيراً والأقل حساسية، هكذا تُخبرنا التجارب الناجحة للتكامل الاقتصادى.
- ٤- إقامة أجهزة ومؤسسات ذات وظائف محددة بدقة تقوم على أهداف مرنة متطورة وواقعية لها مراحل زمنية تستند لتخطيط معمم، هذا مع الاستعداد الدائم لإقامة المزيد منها أو دمج بعضها أو إلغاء بعضها.
- ٥- استغلال مقومات النمو الطبيعية فى التكامل وليس التنافس، الأمر الذى ساعد فى زيادة حجم التجارة البينية، وإقامة مشروعات تنموية مشتركة، وهو ما جعلها تُنشئ مثلثات النمو، وهى فكرة اقتصادية مثمرة شديدة الأهمية.
- ٦- تحجية الخلافات السياسية جانباً من أجل توفير بيئة مستقرة ينمو فيها التعاون والتكامل بأبعاده المختلفة، وفى مقدمتها البعد الاقتصادى.
- ٧- استغلال العوامل الاجتماعية - الثقافية فى تدعيم التعاون الاقتصادى والسياسى، من خلال العمل - بقدر الإمكان - على استثمار العوامل التاريخية والثقافية التى تدعم الوعى بهوية إقليمية مشتركة، هذا مع السعى الدائم والعمل الدؤوب لمعالجة أى مشكلة تظهر فى هذا الصدد.

وعليه يجب فى النهاية التأكيد أن لجامعة الدول العربية نقاط نجاح عديدة يجب استثمارها والبناء عليها إذا أرادت العمل بنجاح فهى لن تبدأ من الصفر، وعليها تقييم العمل العربى المشترك خلال العقود السبعة الماضية فى الفترة منذ إنشاء الجامعة إلى فترة كتابة الدراسة؛ للوقوف على المشكلات والتحديات التى تعوق التنفيذ مع السعى لتفعيل مؤسسات العمل العربى المشترك خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وكذلك الاستفادة من النجاح الذى

الجامعة رغم التصويت لمصلحتها وعدم انضمامها للاتفاقيات المعقودة في إطارها والالتزام بأحكامها.

٤- دعم وتطوير الأجهزة المختلفة للجامعة، والسعي الدائم لإيجاد حلول للمشكلات الكثيرة التي تحول دون ظهور عديد من مؤسساتها في الواقع العملي.

٥- تفعيل علاقات الجامعة بكل من مؤسسات العمل الإقليمي والدولي، وتطوير منديات التعاون التي أقامتها الجامعة مع عدد من القوى الدولية والإقليمية، من ذلك كل من الصين واليابان والهند وروسيا والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي وتجمع دول أمريكا الجنوبية. وهو الأمر الذي سيكون له عديد من الآثار الإيجابية المهمة ويصب في مصلحة القضايا والأزمات العربية.

٦- العمل المستمر لتطوير هوية ثقافية وإقليمية مشتركة تجمع الدول الأعضاء وتقلل الفجوة بينها وتحصرها في أضيق نطاق.

٧- أن تُطوّر الدول الأعضاء التعاون الاقتصادي فيما بينها من خلال المشروعات المشتركة، ومثلثات النمو، والتعاون الوظيفي القطاعي الذي من شأنه إقامة قاعدة مهمة وأساسية تضمن الاعتماد المتبادل، وهي ناحية ذات أولوية قصوى في مجال دعم التكامل الإقليمي.

٨- أن تحرص الدول على تحقيق درجة يُعتدُّ بها من المؤسسة القومية تتخلى من خلالها الدول الأعضاء عن جزء من سلطاتها في بعض المجالات إلى الكيان المؤسسي.

وعليه، إذا كانت هناك كلمة أخيرة يمكن أن تُضاف في نهاية الدراسة، فإن مصر وباعتبارها إحدى القوى المهمة المؤسسة لجامعة الدول العربية، تحرص دائماً في إطار اهتمامها بالتنمية على تعميق علاقاتها التعاونية بمعظم دول العالم، ومنها دول الآسيان، وقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارات مهمة لعديد من دول الآسيان، وقد وقعت مصر في سبتمبر ٢٠١٦ على هامش قمة دول الرابطة المنعقدة في جمهورية لاوس وثيقة انضمامها لمعاهدة الصداقة والتعاون لرابطة الآسيان، وهو ما يُمهّد لانضمام مصر كشريك حوار مع الرابطة.

حققه البرلمان العربي. الذي حقق نجاحات عديدة منذ إنشائه، يُضاف إلى هذا تنفيذ الاتفاقيات القائمة قبل إبرام اتفاقيات جديدة، مع الفصل بقدر الإمكان بين ماهو سياسى وماهو اقتصادى، والتركيز على الأخير بإبراز المصالح العربية المشتركة المتحققة، وتجميد وخفض الخلافات السياسية لأضيق نطاق، مع إعادة تعريف الأمن القومي العربى والاتفاق على مصادر تهديده، مع اتباع المرونة والسعى المستمر لمواجهة ما يطرأ من مشكلات، وأخذها على محمل الجد، فى إطار توظيف الأوضاع الإقليمية والدولية القائمة بالعمل على تقليل تأثيراتها السلبية. وهذا فضلاً عن الاستفادة من كل تجارب التكامل الإقليمي الناجحة^(٣٦).

وعليه.. فإن جامعة الدول العربية فى حاجة للاستفادة من تجربة الآسيان فى التكامل الإقليمي من أكثر من ناحية، تُعد من بينها النواحي التالية:

- ١- الحاجة إلى إرادة عربية تسعى لتأكيد السياق العربى الواحد للجامعة بتفعيل العمل العربى المشترك وفقاً لأسس واضحة تخدم وتفيد جميع الدول العربية.
- ٢- النظر فى الإشكاليات التى تحول دون تعديل ميثاق الجامعة، وذلك فى إطار محاولة إعادة نظر واجبة فى الهدف الأساس من تكوين الجامعة، وذلك وفقاً للمستجدات الإقليمية والدولية الجارية الكثيرة والمتشعبة.
- ٣- الوجود الإيجابى الفعال للجامعة تجاه مختلف القضايا، خاصة الملفات المهمة؛ وذلك حتى لا ينحصر دورها فى إصدار تصريحات وبيانات ومجرد مساعدات إنسانية، حيث يتعين تطوير العمل العربى بتقديم مبادرات واقعية قابلة للتطبيق. إذ يفترض أن تنشأ علاقة طردية إيجابية بين كفاءة وفعالية الجامعة فى القضايا العربية، وبين التزام الدول بدعمها على جميع المستويات، حيث تعانى الجامعة عراقيل عدة أبرزها البيروقراطية وقلة الموارد المالية، وتأخر الدول الأعضاء فى سداد التزاماتها المالية وتعذر سدادها من قبل البعض، فضلاً عن عدم تطبيق الأعضاء لقرارات الصادرة عن



المراجع :

- (١) انظر معنى التكامل في قواميس ومعاجم اللغة العربية Arabdic.com تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٧.
- (٢) عبد الكريم قسام، التنسيق الاقتصادي بين أقطار الخليج في إطار التكامل الاقتصادي العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢-٣٣.
- (٣) انظر في توضيح الفارق بين التكامل والاندماج وأنواع الاندماج
- Rolf, Sannwald and Jacques Stohler, Economic Integration: The oretical Assumptions and consequences of European Unification (New Jersey : Princeton university, press, 1959).
- Peter kurecic, Rgional Difference In The Levels of Integration and Patterns of Small States Vulunerouility, world review, political economy, vol.8, no.3, fall 2017, pp.320-322.
- (٤) على عواد الشرعة، الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الاستعادة منها (المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا، ١٩٩٩)، ص ٤٠ - ٤٢.
- (٥) المرجع السابق، ص ٤٠.
- (6) Thomas Gehring, "Integration theory: neo-functionalism and international regimes, global society, vol10, n3,1996 p.225-p253
- (٧) ولمزيد من التفاصيل حول دور النظرية الوظيفية في العلاقات الدولية انظر:
Christer jonsson and jones tallberg ,institutional theory in international relations , available on: www.unimuenster.de/politikwssenschaft
- (٨) عماد جاد، الاندماج الإقليمي في آسيا (تجربة الأسيان) في دز عبد المنعم سعيد، تجارب في هزيمة التخلف (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٥)، ص ١٩٠-١٩٢.
- (9) amitav acharya, the quest for identity, international relations of southeast asia (Singapore, oxford university press, 2000) pp3-5
- (١٠) أحمد محمود جمعة، إنشاء جامعة الدول العربية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة لكتاب، ٢٠٠٦) ص ١١-١٨.
- (١١) المرجع السابق، ص ١٥-٢٠، جميل مطر، جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢) ص ٨٨٠-٨٨٧.
- (١٢) ميثاق جامعة الدول العربية وبرتوكول الإسكندرية (القاهرة: الأمانة العامة، متاح على الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة الدول العربية www.Lasportal.org وانظر كذلك عبد العزيز سرحان، المنظمات الإقليمية المتخصصة (مصر: دار الفكر العربي، ١٩٧٤) ص ١٣٢-١٣٣.
- (١٣) لمزيد من التفاصيل حول دور البرلمان العربي انظر: مضر عبد الرحيم عبد الحميد، تأثير التطور المؤسسي على فاعلية جامعة الدول العربية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، من ١٧٥ - ١٧٦.
- (١٤) ماجدة على صالح، مرجع سابق، ص ٤.
- (١٥) انظر لتوضيح هذه الأطر المرجع السابق، ص ٥ - ١٦.
- (١٦) أسوتار وولي مينه هونغ، بناء اقتصاد أقوى في دول الأسيان +٣ بعد انتهاء الوباء (دبي: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، mbrf.ac تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٥). وحول التعاون بين دول رابطة الأسيان في ظل كوفيد ١٩ انظر: محمود عبد العزيز، أفاق التعاون والتكامل الإقليمي تحت مظلة رابطة الأسيان في ظل Covid 19، أفاق آسيوية، العدد ٨، ٥م، مارس ٢٠٢٢، ص ٤٧ - ٧٠.
- (١٧) درس دول جنوب شرق آسيا، قطب اقتصادي في تطور متصاعد، www.asean.org
- (18) Rosabel S. Guerrero, Regional Integration: The ASEON Vision 2020, ifc Bulletin, N.32, P55-57, متاحة على الموقع الإلكتروني لرابطة الأسيان www.asean.org
- (١٩) ماجدة على صالح، مرجع سابق، ص ٨-٩.
- (٢٠) أسوتار وولي مينه هونغ، مرجع سابق. وشراكة أمريكا الدائمة مع رابطة دول جنوب شرق آسيا، مايو ٢٠٢٢، America.gov تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٣.
- (٢١) انظر الموقع الإلكتروني لرابطة الأسيان، www.aseanorg.
- (٢٢) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها جا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٠-٤٢.
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل حول إخفاق الجامعة في تحقيق إنجاز حقيقي على المستوى الاقتصادي: دينا يحيى السمودي، رابطة الأسيان وجامعة الدول العربية: دراسة مقارنة في إطار مفهوم التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص ٧٥ - ٧٧.
- (٢٤) ماجدة على صالح، مرجع سابق، ص ١٤ - ١٦.
- (٢٥) إليزابيث بي بونزوسيسو، معهد رابطة أمم جنوب شرق آسيا للسلام والمصالحة ودوره في منع الأزمات un.org، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٨.
- (٢٦) المرجع السابق، ص ١٠٧.
- (٢٧) انظر الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، [Internal. League of arabstates.Net](http://Internal.Leagueofarabstates.Net)
- (٢٨) المرجع السابق، محمد سعد أبو عامود، تطوير نظام التصويت واتخاذ القرارات، دراسة مقدمة إلى ندوة تطوير جامعة الدول العربية: الأفاق والتحديات (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: منتدى القانون الدولي، أبريل ٢٠٠٥)، ص ٣-٩.
- (٢٩) المرجع السابق، ص ٩.
- (٣٠) خالد صبرى، الإستراتيجية المقترحة لتطوير جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات المعاصرة، الدورة ٤٩ كلية الدفاع الوطني، ٢٠٢٠، ص ١٦ - ١٩.
- (٣١) المرجع السابق، ص ٢١، أحمد يوسف أحمد، «جامعة الدول العربية: حديث الستين عاماً»، شئون خليجية، العدد ١٤١، ٢٠٠٥، ص ١١-١٥.
- (٣٢) عبد الحميد دغبار، تسوية المنازعات الإقليمية بالطرق السلمية في إطار ميثاق جامعة الدول العربية (الجزائر: دار هوم، ٢٠٠٨)، ص ٢٥٦-٢٥٧، د. بطرس غالى، الجامعة العربية وتسوية النزاعات المحلية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)
- (٣٣) دينا يحيى السمودي، مرجع سابق، ص ١٠٤ - ١٠٩.
- (٣٤) مضر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٧، أحمد يوسف أحمد، الوحدة الثقافية العربية: حدودها وقيودها، مجلة شئون عربية، العدد ١٤١، ٢٠١٠، ص ٥٦-٥٧.
- (٣٥) لمزيد من التفاصيل عن تعثر التكامل الرسمي العربي في مشروعات التكامل العربي انظر: التكامل العربي سيلا لنهضة إنسانية (الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا، ٢٠١٤).
- (٣٦) لمزيد من التفاصيل عن التعاون بين مصر ودول الأسيان انظر: الندوة المشتركة بين المجلس المصري للشؤون الخارجية وتجمع سفراء دول رابطة جنوب شرق آسيا (أسيان) حول التعاون الاقتصادي والاستثمار بين مصر ودول الأسيان، يونيو ٢٠١٦.

دراسة مقارنة بين تجربة الآسيان وجامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي

■ أ.د. ماجدة على صالح

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

مستخلص :

في إطار بحث الدول الدائم للخروج من وضعها القائم إلى وضع أفضل حالاً، خاصة في مجال التنمية بأبعادها المختلفة، يتم البحث عن أداة لتحقيق نهضتها، وهو الأمر الذي يُمثل حلاً عملياً للخروج من المأزق التنموي لعديد من دول العالم خاصة الدول العربية، ويتمثل فيما يتصل بموضوعنا في (التكامل)، سواء من خلال تكتلات أو تجمعات إقليمية يكون لها أهداف عدة تسعى لتحقيقها، تتلاءم مع المصلحة القومية للدول المكوّنة لها التي تتمثل بصورة أساسية في تعظيم مصالحها.

ومن الأهمية إلقاء الضوء عليها من خلال مقارنة واجبة مع رابطة الآسيان التي تم اختيارها للمقارنة بجامعة الدول العربية لأسباب عدة، أبرزها أن كلا منها ظهر في فترة زمنية متقاربة وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما تشاركت المنظمتان في الظروف الداخلية المتشابهة والتقارب الجغرافي، وتوفر عديد من المؤشرات المطلوبة لتحقيق تكامل إقليمي ناجح، وعلى الرغم من هذا استطاعت الآسيان تحقيق معدلات عالية من التكامل الإقليمي، بينما أخفقت الجامعة العربية في تحقيق هذا، وهو الأمر الذي تسعى الدراسة للتعرف على أسبابه في محاولة لاستخلاص دروس مستفادة للدول العربية تُعد بمنزلة مقترحات عملية قابلة للتنفيذ.

الكلمات المفتاحية : تجربة الآسيان، جامعة الدول العربية، التكامل الاقتصادي

A comparative study between the ASEAN experience and League of Arab States to achieve the economic integration

■ Prof, Dr, Magda Ali Saleh

Professor of political Science in Faculty of Economy and Political Science – Cairo University

Abstract:

As the nations always look forward to better conditions especially in the development with its different aspects, they search for tools necessary for this renaissance. This is the practical solution to this impasse all over the world, especially in the Arab countries. In this context, it is represented in the integration through regional groupings with various targets that fit the nations' national interests which are the maximization of their interests.

It is too important to highlight that through a comparison with ASEAN association selected for comparison with League of Arab States for several reasons the most critical of which is that, both of them were established in similar period of time which was the post-world war II, and both of them share internal conditions, geographical proximity, and the availability of several indicators necessary for a successful regional integration. In spite of that, ASEAN association has recorded high rates of regional integration, while League of Arab States failed to achieve that. This study tries to define the reasons to draw learned lessons that will be applicable practical suggestions for the Arab countries.

Keywords: ASEAN experience, League of Arab States, economic integration